التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد وآثاره على مؤشرات القطاع السياحي

دراسة حالة –المملكة العربية السعودية وتونس

د/هيبة الله أورسي **د/ ثناء سعيد حسن أبو زيد**

جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

- **تتقدم الباحثتان بجزيل الشكر لعمادة البحث العلمى لدعم هذا البحث**

الملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات الأزمة الصحية العالمية (فيروس كورونا) على الاقتصاد العالمي ومختلف قطاعاته، وتركيز الدراسة على قطاع السياحة الذي يعتبر القطاع الأكثر تضررا بهذه الأزمة، لما له من علاقة تشابكيه مع باقي القطاعات على اعتباره من أكبر الدعائم الأساسية التي تحقق تنويع اقتصادي وتعزز النمو والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم التحولات الاقتصادية والسيناريوهات المتوقعة جراء هذه الأزمة، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات السياحية المختلفة للدول محل الدراسة واقتراح حلول مناسبة للخروج من الأزمة، على المدى القصير والمدى البعيد، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثات المنهج الوصفي والتحليلي مستخدمات الاحصائيات العالمية من التقارير الدولية أداة للدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن لانتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات ملموسة على قطاعات السياحة في عدد من الدول العربية لا سيما في الدول التي تعتبر وجهات رئيسية للسياحة العالمية، وسيلتزم طول فترة التعافي المتوقع لقطاع السياحة العربي تمحور التدخلات الحكومية حول صياغة خطط عاجلة لدعم تعافي المنشآت العاملة في قطاع السياحة وتمكينها من تجاوز تأثيرات الأزمة ومعاودة النشاط والمحافظة على العمالة التي توظفها من خلال عدد من السياسات والإجراءات أهمها التركيز على تعزيز دور السياحة الداخلية في عدد من الدول العربية وتقوية مساهمتها في إجمالي عدد

الليالي والإيرادات السياحية، إلى جانب تشجيع الطيران منخفض التكلفة لجذب أعداد أكبر من السائحين.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، التداعيات الاقتصادية، فيروس كورونا (Covid 19)، المؤشرات السياحية.

مقدمة

تعتبر السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم، وتقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول، والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها الأمر الذي جعلها تمثل مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع ومتشعب، وتستفيد منه مختلف الأنشطة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الفنية أو غيرها من الأنشطة الإنسانية.

وعلى الساحة الدولية تشهد صناعة السياحة تطورا ملحوظا ومتزايد، حيث تشكل العائدات من السياحة الدولية عاملا هاما من عوامل النمو لدفع عجلة التنمية فيها حيث فاق عائدها عائد التجارة الدولية، كما يمثل المصدر الرئيسي للدخل خاصة للدول التي تفتقر إلى المواد الأولية المستعملة في الصناعة، والسياحة الدولية قطاع اقتصادي هام جدا وصناعة متميزة يمكن الاعتماد عليها كمصدر دخل مستدام حيث أنه نظرا للاهتمام المتزايد لهذا القطاع كان من المتوقع وفقا لمنظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم إلى ما يقرب من 1.6 مليار بحلول عام 2020 كما توقعت المنظمة أن تسجل مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو تزيد على 5٪ سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.1 ٪، وبعد الأزمة الصحية العالمية جراء انتشار فيروس كورونا (Covid 19) بنهاية سنة ٢٠١٩ والاعلان عنه في بداية سنة ٢٠٢٠، انقلبت موازيين التوقعات الخاصة بمؤشرات القطاع السياحي العالمي، وشهد القطاع صدمة سلبية كبيرة حتى في البلدان التي لم تتأثر بانتشار الفيروس بشدة، كذلك أثر انتشار الفيروس على الصناعات المرتبطة بالسفر والسياحة ومنها شركات الطيران وخطوط الرحلات البحرية والفنادق؛ فجميعهم يواجهون تحديات اقتصادية بسبب حظر السفر والتحذيرات العالمية والمخاوف العامة بشأن العدوى.

وحسب تقرير (اتحاد النقل الجوي الدولي، ٢٠٢٠)، ضاعف الاتحاد الدولي للنقل الجوي تأثيره المقدر لخسارة شركات الطيران العالمية لما لا يقل عن (٦٣–١١٣) مليار دولار إذا استمر المرض في الانتشار، وكذلك انخفضت أسعار أسهم شركات الطيران بما يقرب من (٢٥٪) منذ بدء تفشي المرض، أكثر بكثير مما كانت عليه خلال الفترة نفسها من وباء ساريس عام ٢٠٠٣.
وتعتبر تونس من الدول العربية التي أصبحت وجهة سياحية ذات صيت عالمي، بالنظر لما توفره هذه البلاد من مميزات ومقومات الجذب السياحي، بالإضافة إلى اعتمادها على القطاع السياحي بدرجة كبيرة لتكوين الناتج الاجمالي، في المقابل يعتبر القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية من أحد القطاعات الناشئة ذات النمو السريع، كما يمثل أحد المحاور المهمة في رؤية المملكة ٢٠٣٠، كرافد من روافد تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية، وإضافة للمكنوز التاريخي والتراثي والتنوع الطبيعي والثقافي للسعودية، تعد أرضها مهد الدين الإسلامي ما يجعلها محل جذب سياحي، حيث يقصد المسجد الحرام والمسجد النبوي ملايين المسلمين لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة، وجاءت المملكة أول الوجهات العربية تفضيلا من قبل السياح المسلمين ورابعها عالميًا ضمن قائمة الوجهات العشر الأولى الأكثر زيارة من قبل السياح المسلمين، من بين ١٣٠ بلدًا بحسب تقرير المؤشر العالمي للسياحة الإسلامية لسنة ٢٠١٩.(ويكيبيديا)،
خلال ما سبق تتبين لنا إشكالية البحث والتي يمكن طرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي التحولات والسيناريوهات المتوقعة لتأثير فيروس كورونا على مؤشرات السياحة الدولية والعربية عامة ومؤشرات القطاع السياحي في المملكة السعودية وتونس خاصة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع واتجاهات السياحة على المستوى الدولي والعربي قبل وبعد الجائحة؟
- ما هي التأثيرات المختلفة لتفشي فيروس كورونا على القطاع السياحي وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول محل الدراسة؟
- ما هي السياسات المختلفة التي تبنتها الدول محل الدراسة للتخفيف من انعكاسات تفشي فيروس كورونا؟
- ما هي السيناريوهات المتوقعة لتطور القطاع السياحي في حال استمرار الجائحة؟

تكمن أهمية البحث في إبراز الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في كونه صناعة تعمل على تنمية الاقتصاديات على المستوى الدولي والمحلي، من خلال علاقته التشابكية مع القطاعات

المختلفة وتأثيراته الايجابية عليها، وتسليط الضوء على مختلف مؤشرات القطاع السياحي للدول محل الدراسة بعد تأثرها بجائحة كورونا.

يهدف البحث إلى الوقوف على واقع واتجاهات السياحة الدولية والعربية، وإلى بيان علاقة القطاع السياحي في الدول محل الدراسة بالمؤشرات الاقتصادية العالمية المتأثرة بتبعات فيروس كورونا، وإلى فهم المخاطر المتعلقة بالدول التي تهيمن على اقتصادها مصادر الدخل الوحيد، بالإضافة إلى شرح آليات رسم سياسات التنويع في إطار الخطط الاقتصادية وإدارة الأزمات، كما يهدف إلى بيان آليات قياس مؤشرات القطاع السياحي وانعكاسات جائحة الفيروس عليه، وإلى شرح بعض السيناريوهات المتوقعة للتحولات الاقتصادية العالمية في ظل الأزمة الصحية العالمية .

وعليه تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على المستوى العالمي
- التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على المستوى العربي
- واقع واتجاهات السياحة الدولية قبل وبعد فيروس كورونا
- نتائج تحليل التأثيرات الاقتصادية لفيروس كوفيد-١٩ على مؤشرات القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية وتونس خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
- السياسات المتبناة على مستوى الدول محل الدراسة لتجاوز تداعيات فيروس كوفيد-١٩
- سيناريوهات تطور قطاع السياحة في حالة استمرار الجائحة

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على المستوى العالمي

نالت التأثيرات والتداعيات الخاصة بجائحة " كوفيد – ١٩ "من كافة الدول والمجتمعات على مستوى العالم، وتضررت كافة الأسواق والقطاعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وقد أسهمت العولمة الاقتصادية والاندماج العالمي وتشابكاته عبر سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد في مضاعفة أعباء تلك التداعيات وحركة الاستثمار المباشر وغير المباشر، والسياحة والنقل الجوي وتحويلات العاملين، وتقلص الحيز المتاح أمام السياسات الوطنية وتراجعت فعاليتها في الحد من تداعيات تلك الأزمة والتعافي منها ولتصبح سياسات التعافي ذاتها مرتهنة إلى حد بعيد بتعافي الشركاء ممثلين في هذه الحالة بالعالم. (أبو شمالة، ٢٠٢٠)

تؤثر الجوائح بشكل واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى سببين:

- لأن الإصابة بالأمراض تكون واسعة الانتشار في حد ذاتها وتصيب العنصر البشري؛ هذا الأخير يعبر عن رأس المال البشري الذي يعتبر العنصر الفاعل في النشاط الاقتصادي. (حريدي، ٢٠٢١)
- لأن الإجراءات الوقائية كحظر السفر وإقفال الأسواق والأماكن العامة، بالإضافة إلى التوقف المؤقت في نشاط بعض المؤسسات وما ينجر عنه من تسريح اليد العاملة، والتراجع الحاد في كل من الطلب الكلي والاستهلاك والإنفاق العام، تؤدي بشكل عام إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ويلعب تكامل التجارة والأسواق بالإضافة إلى تنقل الأشخاص بين مختلف الدول إما للعمل أو السياحة دورا هاما في انتشار الصدمة الاقتصادية على الصعيد الدولي(زهو، ٢٠٢٠)، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وهي:

الترابط المالي

طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي، ويرتبط أداء السوق المالية وثقة المستهلك ارتباطا قويا. (زهو، ٢٠٢٠)

التبادل التجاري

تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الإمداد وتعطيل سلاسل التوريد، بالإضافة إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين، ما يؤدي بدوره إلى تقلص الطلب على الطاقة. (زهو، ٢٠٢٠)

السياحة والنقل

تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول، وغلق العديد من المطارات حول العالم.

ومن خلال الشكل التالي تظهر تبعات فيروس كورونا المتفاوتة على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يشير الشكل إلى تفاوت ملحوظ في تأثيرات الاضطراب الاقتصادي، إذ قسمت القطاعات الاقتصادية وفقا لمدى تأثرها بالأزمة الصحية (فيروس كورونا)، انطلاقا من القطاعات المتأثرة بشدة، وصولا إلى قطاعات ستشهد تأثرا إيجابيا محتملا. (الطويل، ٢٠٢٠)

شكل ١: الآثار السلبية لفيروس كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي

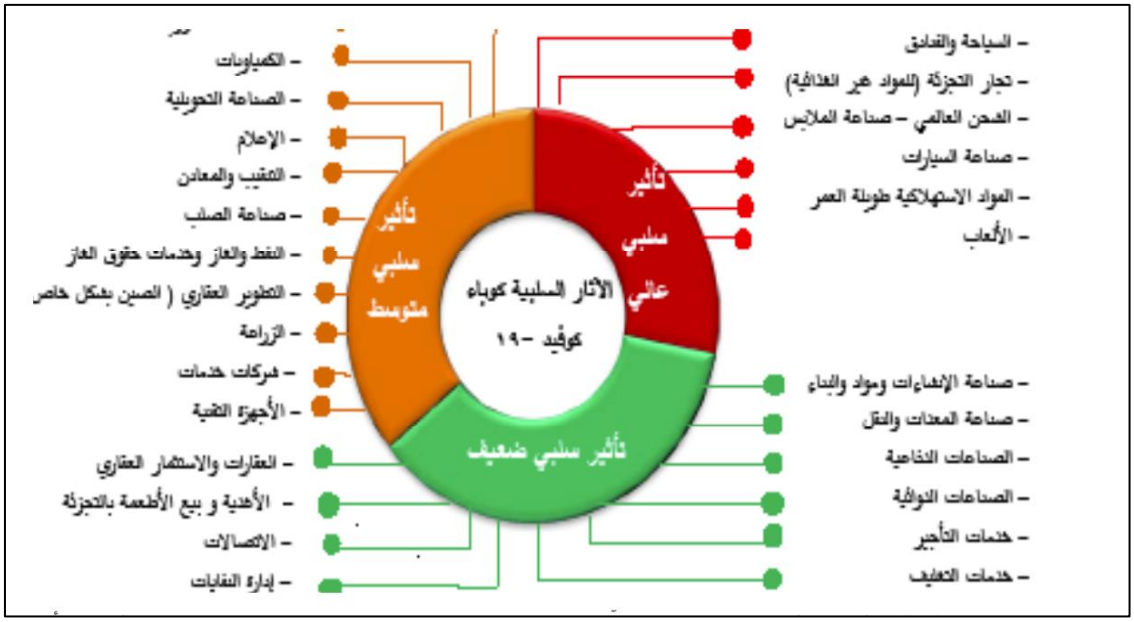

المصدر: (الطويل، ٢٠٢٠)

من خلال الشكل نلاحظ مدى الاضطراب الذي تسبب فيه انتشار فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تفاوتت هذه الآثار بين التأثير السلبي العالي إلى التأثير السلبي الضعيف.

ويمكن ايجاز أهم تداعيات انتشار فيروس كورونا على أهم القطاعات الاقتصادية في العالم كما يلي: (زهو، ٢٠٢٠)

- ركود وتوقف للحركة التجارة في معظم الأسواق بصفة كاملة
- انخفاض أسعر النفط بسبب تقلص الطلب عليه وتكدس العرض.
- انخفاض أرباح المنتجات الهيدروكربونية نتج عنه تآكل الاحتياطات النقدية وزيادة الديون الخارجية.

- ارتفاع أسعار الذهب حيث بلغ أعلى مستوياته نتيجة اقدام المستثمرين على شراء الأصول الذهبية
- حدوث ندرة كبيرة في المستلزمات الطبية نتيجة الطلب الكبير وعليها ومحدودية انتاجها.
- زيادة الطلب على المنتجات الغذائية خاصة الأساسية منها، حيث حذرت منظمة" الفاو" أنه قد يصل طوابير الجوعى إلى ٨٠.٣ مليون شخص.
- تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة الاقبال على سحب رصيد السيولة والذهب من احتياطي البنوك.
- دفع الانتشار الحاد لفيروس كورونا الدول المتضررة إلى اتخاذ تدابير تتراوح بين الوقف التام للنشاطات التجارية والاكتفاء بالحد الأدنى من الأنشطة أو تعطيل قطاعات والسماح لأخرى بالنشاط، ما جعل منظمة التجارة العالمية تتوقع زيادة في انكماش حركة التجارة العالمية.
- أدت سياسات الوقف الكلي أو الجزئي للقطاعات الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومات إلى زيادة مستويات البطالة نتيجة تسريح العمال، حيث قدرت منظمة العمل الدولية إجمالي البطالة ب ٢٥ مليون بطال.

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على المستوى العربي

بالنسبة للقطاع الاقتصادي الحقيقي وبحكم العلاقات التجارية القوية بين الدول العربية وباقي دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين وانكشاف الدول العربية على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من مجموعات الدول الأخرى، تأثر مستوى النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات لعل من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو ٤٨ في المائة من الطلب الكلي في الدول العربية علاوة على تأثر الانتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية، وهو ما سينعكس على بعض الاستثمارات في المرحلة المقبلة. من ناحية أخرى، تأثر القرار الاستثماري بعدم اليقين نتيجة تأثر المشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط لها، نتيجة تباطؤ النمط الاستهلاكي. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

من جانب الدين العام وفي خضم التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا، يعتبر موضوع الدين العام أحد أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول العربية للتصدي لجائحة كورونا. فبالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من أجل توفير السيولة اللازمة للجهاز المصرفي لدعم القطاع الخاص، هناك بعض المقترحات بإصدار سندات دين حكومية لدعم جهود إضافياً الدول العربية لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة هذا الوباء، حيث يمثل تفشي فيروس كورونا عبئاً على حجم الدين العام في الدول العربية سيما وأن الإجراءات الحالية سوف تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام القادمة. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

في قطاع الخدمات خفض عدد من شركات الطيران العربية رحلاتها اليومية في أعقاب انتشار فيروس كورونا، حيث أعلن عدد منها وقف الرحلات الجوية من وإلى عدد من المناطق الموبوءة. في هذا السياق، اتخذت شركات الطيران العربية عدد من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس، تمثلت في إعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة على إلغاء وتأجيل الرحلات في ظل اتخاذ السلطات الوطنية في الدول العربية عدد من التدابير مثل عدم إصدار تأشيرات دخول للدولة وتعليق دخول حاملي التأشيرات سارية المفعول لحين إشعار آخر. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصادات العربية. بلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية حوالي ٢٠٦ مليار دولار أمريكي حتى بداية مايو ٢٠٢٠. بعض الدول العربية قامت بإنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما هو الحال في المغرب والكويت. بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلال التبرعات من داخل وخارج السودان. من جانب آخر لجأت غالبية الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم عبر مصارفها المركزية. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

من خلال التحليل السابق للاقتصادات العربية على عدد من الجوانب والقطاعات الاقتصادية التي تأثرت جراء تفشي فيروس كورونا، وعلى خلاف الصدمات الأخرى على مر التاريخ والتي كانت تؤثر على أحد جانبي الاقتصاد الكلي (العرض أو الطلب)، يتبين أن فيروس كورونا قد أثر بصورة مباشرة على جانبي الطلب والعرض معا.

يتطلب ذلك استجابة واسعة على صعيد السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورونا، بالتالي تعتبر الاستجابة المالية الفورية ضرورية جدا من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع الخدمات الصحية، ورعاية المرضى، والحد من انتشار الفيروس، حيث أعلنت الحكومات العربية في هذا الصدد، سياسات وإجراءات مشددة في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره مثل فرض حظر التجوال في بعض الدول، وإغلاق الأماكن الترفيهية ودور العبادة، فضلا عن العمل عن بعد في الدوائر الحكومية، أما على المستوى الاقتصادي، فقد جاءت السياسات التي أطلقتها الدول العربية تحفيزية من خلال حزم الدعم المالي لهذه الدول عن طريق مصارفها المركزية أو من خلال إنشاء صناديق تمويلية وحسابات خاصة أنشئت خصيصا لهذا الغرض بمشاركة مجموعة من المصارف التجارية، كما تم تعزيز هذه الخطوة خاصة من خلال جولات الخفض في أسعار الفائدة النقدية التي أعلنتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، كما استفادت المصارف المركزية من أدواتها النقدية حيث لجأ بعضها إلى برامج التيسير الكمي عبر توظيف عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية من المصارف التجارية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بما يعزز من قدرتها على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، رغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، إلا أنه يتعين على الحكومات العربية أن تحترز من تداعيات ذلك على موازناتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤوس الأموال، على الرغم من ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا الا أن التوقعات تشير الى أن

الصدمة قد تكون كبيرة بالأخص فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة، (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

في بعض الدول قد يكون أثر الصدمة أقل نوعا ما من دول أخرى، ذلك يعتمد على مدى قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي في هذه الدول، كما أن الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم وذو مناعة ضد صدمات العرض والطلب يمكن أن تكون مستويات تأثرها أقل لجائحة كورونا. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

واقع واتجاهات السياحة الدولية قبل وبعد فيروس كورونا

التطورات على المستوى العالمي

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وأكثرها ديناميكية، فهو يمثل أحد أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير النقد الأجنبي، وخلق فرص العمل، وهو ما يجعل القطاع أحد أهم الفرص المساندة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول النامية، بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي ١٠.٣٪ في عام ٢٠١٩ تمثل نحو ٨.٩ تريليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو ٨.٨ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٨. (World Travel & Tourism Council, Economic Impact 2019)

ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين على الصعيد العاملي من ١.٠٨٧ مليون مسجلة في عام ٢٠١٣ إلى ٤٠٧.١ مليون في عام ٢٠١٨، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٤.٤ %وفي هذه الفترة، ارتفعت عائدات السياحة الدولية، بالسعر الحالي للدولار الأمريكي، من ٢٤٠.١ مليار دولار أمريكي إلى ٤٦٢.١ مليار دولار أمريكي، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٨.٢٪وتعتبر مناطق أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ أكثر الوجهات استقبالا للسياح خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

وعلى المستوى الإقليمي، سجل الشرق الأوسط أعلى معدل نمو سنوي مركب CAGR من حيث الإيرادات السياحية ٧,٧٪ خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٨، فيما لم ترق بعد أفريقيا لمستوى إمكانياتها من حيث أعداد السياح الوافدين والعائدات معا بسبب محدودية وصول المستثمرين إلى

التمويل، والضرائب على قطاع السياحة، وعدد محدود من المهنيين في مجال السياحة، وقضايا الأمن والسلامة، ومتطلبات التأشيرات، والبيروقراطية. (سيسرك،٢٠١٧)

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة تأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير ألنشطة السياحة والسفر، كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22 % خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠، أدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، لا سيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم.(صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

شهدت السياحة الدولية توسعا مستمرا، على الرغم من الأزمات التي مر بها العالم سواء كانت سياسية أو أمنية أو صحية، مما يدل على قوة القطاع ومرونته، وقد شهد القطاع سنة ٢٠٠٢ أزمة انتشار مرض السارس وحرب العراق وكذلك في سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ مر العالم بالأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن أزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، وبعد ذلك سجل القطاع انتعاشا لم يكن متوقعا وبصفة سريعة حتى سجل أسوأ كساد له في تاريخه حين ظهور جائحة كوفيد ١٩، فقدرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض بنسبة ٣٪ سنة ٢٠٢٠ على مستوى العالم، بانخفاض نمو بنسبة ٣٪ إلى ٤٪، في أوائل شهر يناير، والشكل الموالي يوضح النمو والمرونة اللذان سجلهما قطاع السياحة في مواجهة الكوارث والأزمات العالمية إلى حين ظهور فيروس كورونا وانقلاب كل الموازين (زهو، ٢٠٢٠)

شكل ٢: السياحة الدولية–النمو والمرونة–تأثير الأزمات السابقة

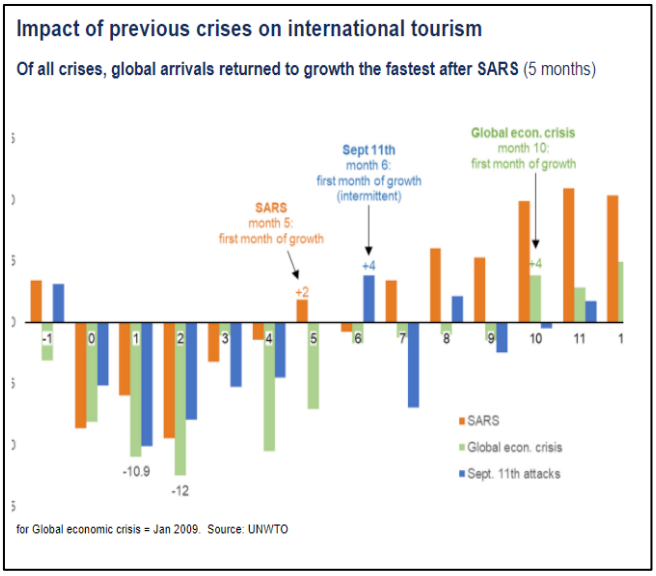

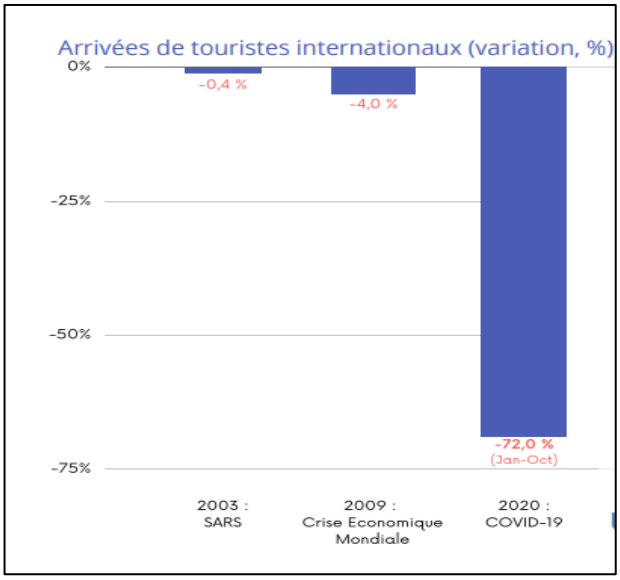

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة (٢٠٢١).

نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة ٢٢٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠، وأدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، لا سيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم، (صندوق النقد العربي،٢٠٢٠)، والشكل التالي يوضح آثار تفشي فيروس كورونا على السياحة الدولية الوافدة سنة ٢٠٢٠

شكل ٣: السياحة الدولية الوافدة سنة ٢٠٢٠ والسيناريوهات المتوقعة في سنة ٢٠٢١

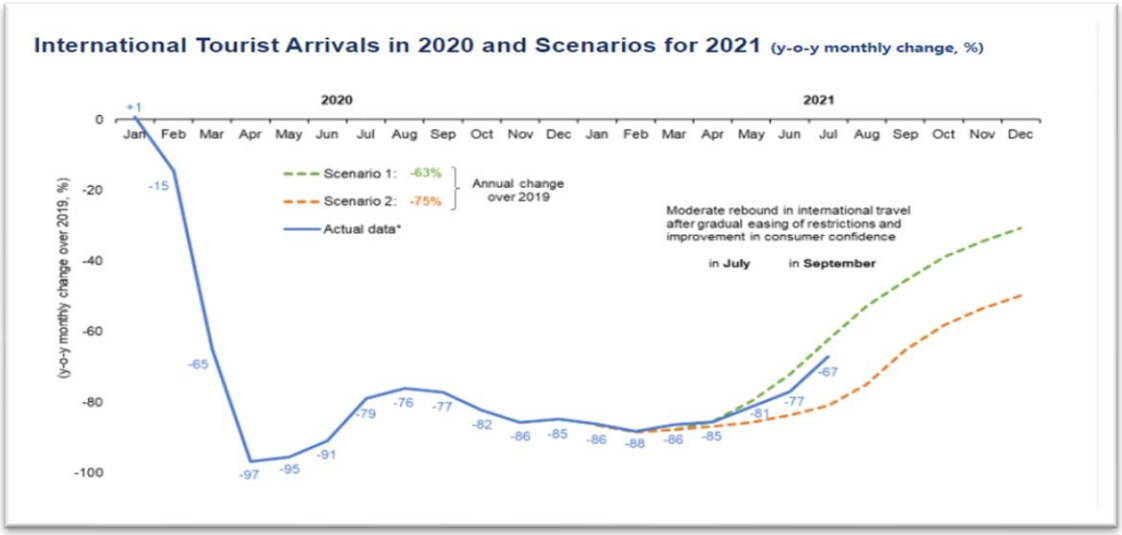

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ٢٠٢١.

تستمر قيود السفر التي تم فرضها استجابة لجائحة كورونا في التأثير على السياحة العالمية بشدة، وحسب معطيات الشكل رقم (٢) يتبين أن عدد السياح الوافدين الدوليين بدأ بالانخفاض بشكل تدريجي بداية من شهر يناير بالتزامن مع بداية ظهور الفيروس، حيث بلغ الانخفاض أعلى مستوياته خلال شهري أبريل (-٩٧) % ومايو (-٩٥%) بسبب تشديد القيود على حركة السفر الدولي، ليتم تسجيل تحسن طفيف بداية من شهر جوان نتيجة لبداية رفع الحظر على حركة النقل الجوي بشكل تدريجي.

لقد انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة ٨١٪ في شهر يوليو و٧٩٪ في شهر أوت، وهما أكثر الشهور ازدحاما في السنة(موسم الصيف في نصف الكرة الشمالي)، ويبلغ الانخفاض في عدد السياح حتى شهر أوت قرابة(٧٠٠ مليون سائح) مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩، ويترجم ذلك إلى خسارة تقدر ب ٧٣٠ مليار دولار في الإيرادات (صادرات السياحة الدولية)، وهو ما يمثل أكثر من ثمانية أضعاف الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام ٢٠٠٨، ولا يزال الطلب على السفر ضعيفا إلى حد كبير بسبب عدم اليقين المستمر بشأن الوباء وانعدام الثقة، فلقد تم تسجيل انخفاض قدره ٨٣٪ في عدد السياح الوافدين خلال شهر أكتوبر، ووفقا لأحدث الاتجاهات تتوقع منظمة السياحة العالمية انخفاضا إجماليا بنسبة ٧٠٪ تقريبا لكامل عام ٢٠٢٠، وتتوقع

مجموعة خبراء منظمة السياحة العالمية انتعاش السياحة الدولية في عام ٢٠٢١؛ لا سيما في الربع الثالث، وبالنسبة لـ ٢٠٪ من الخبراء يمكن أن يحدث هذا الانتعاش فقط في عام 2022، وينظر إلى قيود السفر على أنها العقبة الرئيسية أمام تعافي السياحة الدولية، وكذلك الاختفاء البطيء للفيروس وعدم وجود ثقة لدى المسافرين، كما لاحظ الخبراء عقبات رئيسية أخرى أمام الانتعاش؛ مثل عدم وجود استجابة متكاملة بين البلدان لضمان بروتوكولات منسقة، وتدهور البيئة الاقتصادية.(المنظمة العالمية للسياحة ٢٠٢٠)

والشكل التالي يوضح السياحة الدولية الوافدة بين سنة ٢٠٢٠ والشهور التسعة الأولى إلى غاية سبتمبر من سنة ٢٠٢١، ومدى التحسن الطفيف الذي شهدته الحركة السياحية الدولية

شكل ٤: السياحة الدولية الوافدة وفيروس كورونا بين سنة ٢٠٢٠ و٢٠٢١

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ٢٠٢١

وفقا لمنظمة السياحة العالمية (٢٠٢٠)، واعتبارا من ٢٨ أبريل ٢٠٢٠، من بين ٢١٧ وجهة حول العالم:

- أغلقت ٤٥٪ حدودها كليا أو جزئيا في وجه السياح،
- علقت ٣٠% من الرحلات الدولية كليا أو جزئيا،
- تم تعليق جميع الرحلات الجوية،
- منعت ١٨٪ دخول مسافرين من دول محددة أو الركاب الذين عبروا من خلال وجهات معينة؛

– طبقت ٧٪ إجراءات مختلفة، مثل الحجر الصحي أو العزل الذاتي لمدة ١٤ يوما،

ونتيجة للقيود المذكورة أعلاه المفروضة على السفر والسياحة، انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة –٩٧٪ في شهر ابريل من سنة ٢٠٢٠، فيما تحسن العدد في نفس الشهر من سنة ٢٠٢١ ليصبح –٨٥٪ ومن خلال الشكل السابق يلاحظ تحسن طفيف وصل إلى –٦٣٪ في شهر سبتمبر من سنة ٢٠٢١، ومع ذلك أظهرت الفترة من يناير إلى أكتوبر "انخفاض عدد السياح الدوليين بواقع ٩٠٠ مليون، مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٩."

وتجدر الإشارة إلى أن عدد السائحين الوافدين على مستوى العالم قد تراجع بنسبة ٧٦٪ خلال الفترة يناير –سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩، وقد جاءت منطقة آسيا والمحيط الهادئ كأكثر المناطق تضررًا؛ حيث تراجع عدد السائحين الدوليين الوافدين إليها بنسبة ٩٥٪ خلال الفترة يناير –سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩.

وأرجعت منظمة السياحة العالمية الانتعاش في السياحة الدولية في الربع الثالث من عام ٢٠٢١ أو خلال موسم الصيف في نصف الكرة الشمالي إلى زيادة الثقة بالسفر وسرعة التطعيم، فضلًا عن تخفيف قيود الدخول في العديد من الدول.

التطورات على المستوى العربي

شهدت سنة ٢٠١٩ ارتفاعا ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلى حوالي ٣١٣.٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٨١.٥ مليار دولار محققة خلال سنة ٢٠١٨، مسجلا زيادة بلغت نسبتها ٢.٢٪، جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية بنحو ٢.٩٪ ليصل إلى ١٠٧ مليون سائح خلال سنة ٢٠١٩ مقارنة مع ١٠٤ مليون سائح في سنة ٢٠١٨، هذا وقد سجل ناتج القطاع أعلى مستوى له في السعودية، حيث بلغ ٧٩.٥ مليار دولار سنة ٢٠١٩ ، يليها كل من الإمارات ومصر بناتج للقطاع بلغ ٥٨.٢ مليار دولار، و٤٨.٣ مليار دولار سنة ٢٠١٩ على التوالي، من ناحية أخرى، سجل عدد من الدول العربية ارتفاعا ملموسا لناتج قطاع السياحة خلال سنة ٢٠١٩ ،وقد جاء على رأسها مصر بارتفاعٍ مسجل لناتج القطاع بلغ ٢٢ في المائة. كما أرتفع كذلك ناتج القطاع بنسبة تراوحت ما بين ٨ و٩ في المائة في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

من حيث انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاعات السياحة العربية والجهود التي تبنتها الحكومات العربية لدعم تعافي القطاع، تضرر عدد من الدول العربية من توقف أنشطة السياحة، لا سيما في إحدى عشرة دولة عربية، يأتي على رأسها كل من السعودية والإمارات ومصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن والكويت.

تأثرت الدول في العالم العربي بعاملين مزدوجين أديا إلى ضعف في توقعات النمو لسنة ٢٠٢٠، الأول آثار انتشار فيروس كورونا والثاني انخفاض أسعار النفط والتي أثرت سلبا على عائدات أكبر الاقتصادات في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك ساهمت إجراءات إغلاق الحدود التي فرضتها عدة دول إلى خسارة الملايين من الوظائف خاصة في قطاع السياحة والسفر الذي يوظف نسبة كبيرة من القوى العاملة في العالم العربي على الرغم من تدابير الدعم التي اتخذتها الحكومات لتخفيف أثر الصدمات المتداخلة ، من المتوقع أن ينكمش الناتج الإجمالي في العالم العربي بنسبة ٢.٧٪ سنة ٢٠٢٠ مقارنة بسنة ٢٠١٩، ولايزال التحسن المتوقع في سنة ٢٠٢١ محاطا بالعديد من الشكوك وخاصة أسعار النفط. (المنظمة العربية للسياحة، ٢٠٢٠)

وكان من المتوقع أن تتراجع مساهمة السياحة والسفر في الناتج الإجمالي للعالم العربي في عام ٢٠٢٠ بنحو ١٢٦ مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة ٢٠١٩، مما يعّرض حوالي ٤ ملايين وظيفة للخطر، وكان من المتوقع أيضا أن ينخفض الاستثمار في قطاع السياحة والسفر في العالم العربي ب ٢٥.٤ مليار دولار أميركي سنة ٢٠٢٠ مقارنة بسنة ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تنخفض إيرادات السياحة الدولية بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٢٠ مقارنة بسنة ٢٠١٩. (المنظمة العربية للسياحة،٢٠٢٠)، والشكل التالي يوضح السياحة الوافدة للدول العربية قبل وبعد تفشي فيروس كورونا

شكل ٥: عدد السياح الوافدين إلى العالم العربي ونسب التغير قبل وبعد الجائحة

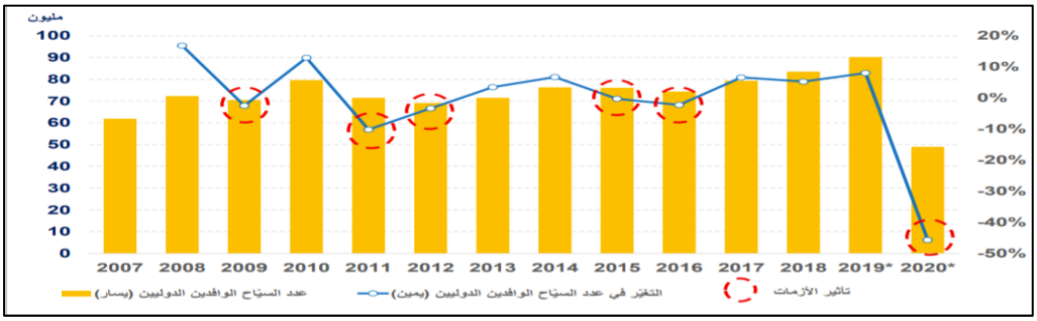

المصدر: المنظمة العربية للسياحة، ٢٠٢٠.

انخفض التدفق السياحي بسبب شلل حركة النقل الجوي للمطارات حيث عرفت حركة المسافرين انخفاض بنسبة ٣٨٪ لتصل إلى ٥.٩ مليار مسافر مقارنة بتقديرات بلغت ٩.٥ مليار لسنة ٢٠٢٠ ما قبل تفشي فيروس كورونا وذلك بانخفاض إيرادات المطارات بنسبة ٤٥٪ وذلك لإلغاء مختلف الفعاليات السياحية مما تسبب في إلغاء حجوزات سياحية وتوقف الحجوزات المستقبلية بالإضافة إلى توقف الطلب على البرامج السياحية، وبالنسبة لتقديرات آثار تفشي جائحة كورونا على أداء القطاع السياحي العربي يمثل القطاع السياحي ١٤.٢٪ من وسطي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، وقدرت المنظمة العربية للسياحة أن خسائر القطاع بلغت أواخر مارس ٢٠٢٠ نحو ٢٥ مليار دولار من إيرادات السياحة، و٨ مليار دولار من إيرادات شركات الطيران العربية و١٢.٩٦ مليار دولار في مجال الاستثمارات السياحية، والأهم من ذلك تهدد الأزمة بقرابة مليون وظيفة دائمة ومئات الآلاف من الوظائف الموسمية التي تعتمد معيشتها على القطاع السياحي، وفي تقرير آخر توقعت المنظمة انخفاضا في عدد السياح من وإلى العالم العربي بنسبة ٤٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١٩ وتراجع في الإيرادات قد يصل إلى ٢٨ مليار دولار، وانخفاض مساهمة قطاع الطيران في الناتج الإجمالي العربي بنحو ٦٥ مليار دولار. (تلي، ٢٠٢٠)، والشكل الآتي يوضح تأثير الجائحة على عدد المسافرين وإيرادات السفر في عدد من الدول العربية سنة ٢٠٢٠

شكل ٦: تأثير فيروس كورونا على عدد المسافرين وإيرادات السفر في عدد من الدول العربية

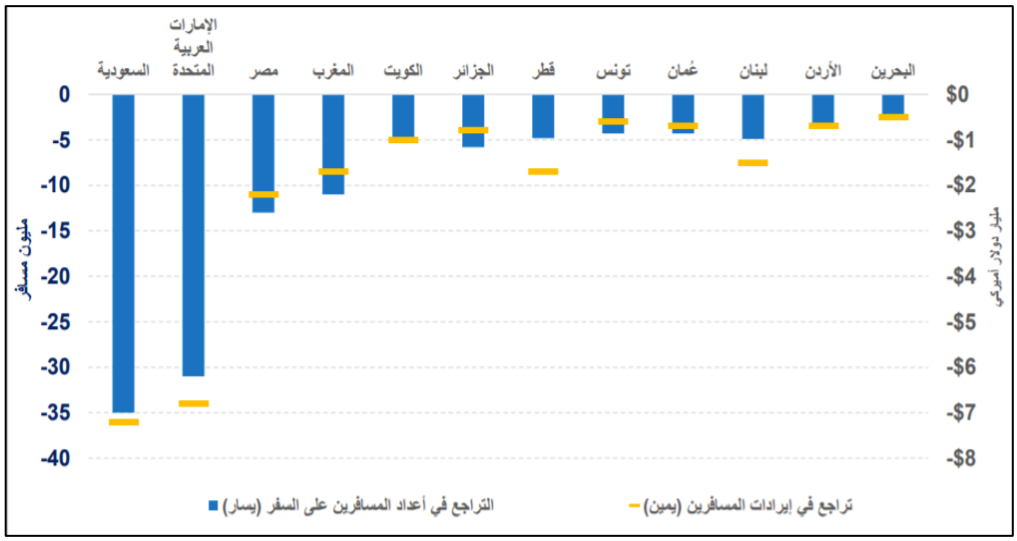

المصدر: المنظمة العربية للسياحة، ٢٠٢٠

من خلال الشكل السابق يتضح قيمة الخسائر التي تكبدها القطاع السياحي في عدد من الدول العربية، ويلاحظ تفاوت في درجة التأثير، فالدول العربية التي تحظى إلى حد ما بتنوع اقتصادي خاصة من حيث وجود قطاع زراعي وصناعي ناشئ قادر على تلبية جزء من حاجات سوق الاستهلاك المحلي مثل: تونس، المغرب، الجزائر ومصر ستكون أقل تأثرا من دول أخرى مثل العراق ولبنان ودول الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، والتي تشكل لها السياحة الدينية عنصرا رئيسيا للدخل، فصدرت فتاوي بإغلاق الحرم المكي أمام الحجاج ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة.

وأضافت الاحصائيات التقديرية للمنظمة أن الخسائر لم تتوقف فقط على مردود الدخل للسياحة الوافدة، بل امتدت آثارها على مردود الانفاق للسياحة الداخلية عربيا، نتيجة لتوقف كافة الأنشطة والفعاليات السياحية بالإضافة إلى خسائر شركات الطيران بالمنطقة. (صندوق النقد العربي،٢٠٢٠)

على أن الصورة ليست بهذا السوء على المدى البعيد، ولعل ما يميز قطاع الفندقة والسياحة أنه سريع التعافي لطبيعتها الاقتصادية الشاملة وتأثيرها الاجتماعي العميق، فإن السياحة في وضع فريد من نوعه لمساعدة الدول والمجتمعات المتضررة على العودة إلى اللحاق بمعدلات النمو والاستقرار، وذلك لمرونته وقدرته ليس فقط على التعافي كقطاع ولكن لقيادة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

نتائج تحليل التأثيرات الاقتصادية لفيروس كوفيد-١٩ على مؤشرات القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية وتونس خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

المقومات السياحية في المملكة العربية السعودية وتونس

المملكة العربية السعودية

تتميز المملكة العربية السعودية بخصوصية فريدة، وهي أنها مهد الرسالة الإسلامية، وموطن الأماكن المقدسة، ومقصد الحج والعمرة والزيارة لأكثر من ربع سكان الأرض، أو ما يقارب ٥.١

بليون مسلم، وهو ما يجعلها في موقع لا ينافسها عليه أحد في مجال تطوير سوق سياحي ضخم، يقوم على أساس الاستغلال الأمثل لهذه الميزة الفريدة في بناء قطاع سياحي يتميز بقدرته التنافسية العالية داخل سوق السياحة العالمية، وقد حبا الله– سبحانه– المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي مميز في جنوب غرب آسيا بين قارتي أسيا وأفريقيا، والمساحة التي تحتلها المملكة أضافت إليها ميزة مهمة في تنوع تضاريسها من صحارٍ وهضاب وسيول ومرتفعات جبلية ومناخ متنوع، وكل هذه تُمثل عوامل مهمة للجذب السياحي، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الأمن والاستقرار التي تنعم بهما المملكة العربية السعودية؛ كل ذلك أصبح يشكل أرضية خصبة واسعة تعتمد عليها السياحة التي بطبيعة الحال يدعمها وجود الآثار والمواقع الأثرية الممتدة في كافة أرجاء المملكة، فعلى أرض المملكة العربية السعودية قامت حضارات موغلة في القدم لا تزال آثارها باقية ومشاهدة في مختلف مناطقها (آل مريح، ٢٠١٠) فأرض المملكة العربية السعودية تحتوي كنوزا كثيرة ، فقد تم تحديد وتسجيل أكثر من (١٢٠٠٠) موقع طبيعي وتاريخي وثقافي: منها (٧٩٤٦) موقعا للتراث والثقافة، و(٤٥٠٠) موقع سياحي وطبيعي (الهيئة العامة للسياحة والآثار، ٢٠٠٩) .

وبذلك فالمملكة العربية السعودية تمتلك العديد من المقومات التي تُعد أساسا في بناء سياحة ذات دخل قومي متميز، ومن تلك المقومات: المقومات الدينية–المقومات الطبيعية–المقومات الاقتصادية–المقومات التاريخية والأثرية–المقومات الاجتماعية.

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية خلال فترة وجيزة من عمرها أن تحقق تطورا كبيرا في مجال توفير البنية التحتية الضرورية لقيام أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي والتي لا يمكن بدونها للنشاط السياحي أن ينمو ويتطور في أي مكان، وتتضمن هذه الخدمات شبكات للطرق التي تربط بين مختلف أرجاء المملكة بالإضافة إلى إنشاء وسائل المواصلات الحديثة، وإنشاء المطارات الدولية والداخلية وإنشاء الموانئ وتجهيزها وتأسيس شبكة حديثة متطورة للاتصالات الداخلية والدولية وانتشار الخدمات الصحية وتنوع مجالات الخدمات البلدية، والطاقة الكهربائية، وإقامة الحدائق والمنتزهات، بالإضافة لدور القطاع الخاص في بناء الفنادق والشقق المفروشة والمنتجعات السياحية والمطاعم، حيث لعب هذا التطور في مجال البنى التحتية إلى دعم

المقومات السياحية في المملكة وإظهار مناطق الجذب السياحي من خلال تشجيع الاستثمار في مجال السياحة، وجذب الاستثمارات الاجنبية للمملكة واستشعار المملكة بأهمية السياحة والدور الذي يمكن أن تلعبه في اقتصاديات المملكة حيث أن عائدات السياحة حققت المرتبة الثالثة في اقتصاديات المملكة بعد البترول والصناعات البتروكيماوية (الغوينم،٢٠١٥)

يعتبر الأمن من اهم العناصر الرئيسية لنمو وتطور السياحة في بلد في العالم، حيث تتوفر علاقة طردية بين الأمن والسياحة، فكلما توفر عنصر الأمن تطورت السياحة وازدهرت، والعكس صحيح، فكلما شعر السائح بعدم توفر الأمن له في بلد ما امتنع عن زيارته ولو توفرت فيه المقومات الأخرى، وتعتبر السياحة ذات حساسية مفرطة بالنسبة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة لتأثرها بالظروف الإقليمية والدولية المتمثلة بالحروب الإقليمية والمنازعات السياسية ،ويشار هنا إلى خصوصية الأمن والأمان التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية باعتبارها سمة من سمات الحياة التي انعكست على السياحة فيها، حيث حصلت المملكة على المرتبة ٢٩ عالمياً في مجال الأمن والسلامة (المنظمة العربية للسياحة، ٢٠١٥)، ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في توفر الأمن والأمان في المملكة هو تطبيقها للشريعة الإسلامية، وبهذا التوفر للأمن والأمان في المملكة يمكن البناء عليه كأحد عوامل الجذب المهمة في المملكة العربية السعودية.

تونس

تتواجد دولة تونس في أقصى الشمال الشرقي من القارة الإفريقية، تتوفر على شواطئ منبسطة في كل من طبرقة، بنزرت، قرطاج، سوسة، جربة وغيرها، ويفصلها عن جزيرة "صقلية" مضيق يمتد نحو ١٤٠ كلم، ما يجعلها نقطة اتصال بين الدول الأوروبية والدول العربية (عشي،٢٠١١)، وفيما يخص المناخ فهو معتدل متوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف داخل البلاد و في الجنوب، وتتنوع التضاريس في تونس بين الجبال والشواطئ والصحراء، إلا أن هذه التضاريس قليلة الارتفاع، أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تشكل ٢٢% من مساحة البلاد، (عوينان، ٢٠١٣)، فجمال وغنى الطبيعة في تونس الممزوج بين البحر والجبال والسهول والصحراء كان من العوامل الأساسية التي ساعدت على

تطوير السياحة بهذا البلد، وبالنهوض ببعض الأنماط السياحية، كسياحة الشواطئ والسياحة الجبلية والصحراوية مما جعلها قطبا سياحيا مهما، كما تدعم "الحمامات المعدنية" والمعالجة بمياه البحر القطاع السياحي في تونس، حيث نجحت هذا الأخيرة في هذا المجال واحتلت المرتبة الثانية بعد فرنسا في العلاج بالمياه المعدنية من خلال انجاز العديد من المحطات العلاجية والمنتجعات السياحية الحديثة التي تتميز بجودة مستوى الخدمات، وبالتالي أصبحت تونس تعد محورا للنهوض بهذا النمط السياحي (عشي، ٢٠١١)، إن المقومات السياحية التاريخية والحضارية لا تقل أهمية عن المقومات السياحية الطبيعية في أي بلد، وتونس من الدول التي تعتبر حاضنة لجمال الطبيعة ولأقدم الآثار التاريخية والحضارية، التي تجمع بين الماضي العتيق والحاضر الحديث، حيث تتوفر على عدة مناطق أثرية، تعكس تاريخ البلاد ومختلف الحضارات التي مرت بهذه الدولة، مما أدى إلى تنوع وغنى مواقعها السياحية، (بوفليح، ٢٠١٠)

تتوفر تونس على مقومات سياحية طبيعية وحضارية متنوعة، وسعت إلى تدعيم هذه المقومات بإمكانات مادية تمثلت في توفير أبنية تحتية هامة على المستوى الكمي والنوعي استجابة للطلب السياحي المحلي والأجنبي، فهي تمتلك مطارات دولية عديد ومرافئ ترفيهية إضافة إلى توفرها على شبكة متطورة من الطرق والمواصلات بالإضافة إلى الهياكل السياحية الفندقية وغيرها من الهياكل التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية في القطاع السياحي.

تطور مؤشرات القطاع السياحي في المملكة السعودية وتونس قبل وبعد جائحة كورونا

ينظر إلى السياحة من المنظور الاقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية المستدامة، ويمكن إعطاء صورة رقمية عن هذه المساهمة في الاقتصاد السعودي والتونسي قبل وبعد الجائحة من خلال المؤشرات السياحية التالية :

شكل ٧: مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي وسوق العمل سنة ٢٠١٩ و٢٠٢٠

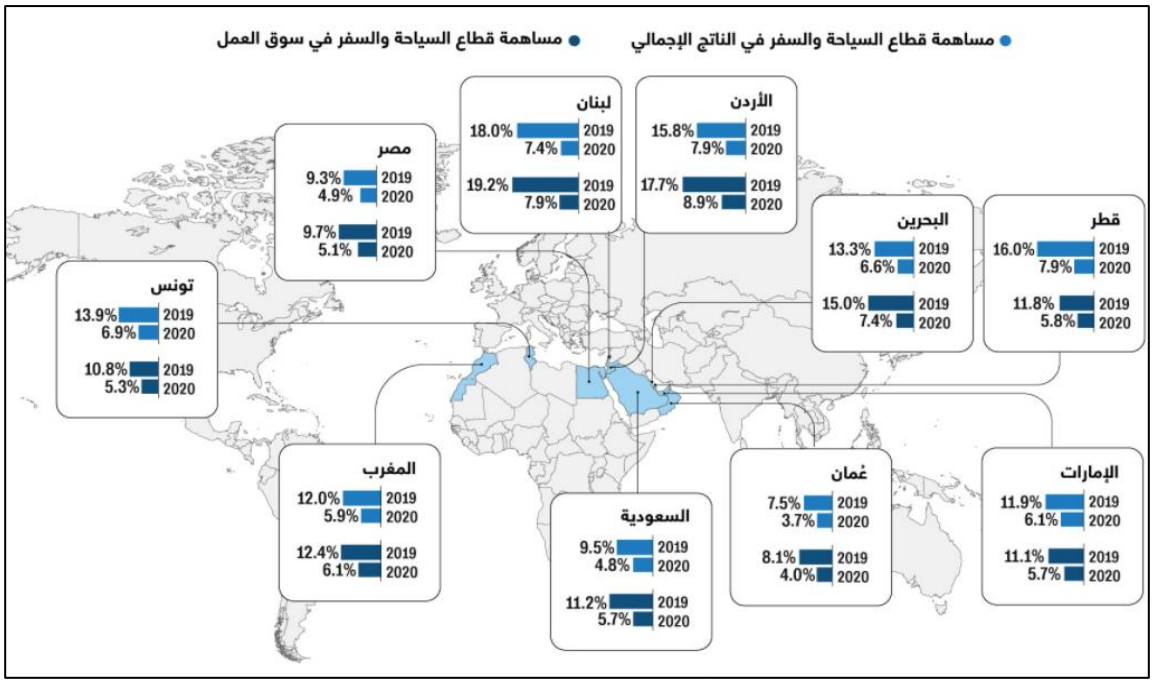

المصدر: المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي

يندرج القطاع السياحي ضمن القطاعات الاقتصادية الخدمية والذي يعتبر من القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، حيث أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج يفسرها حجم الإيرادات السياحية المسجلة على مستوى القطاع، من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مدى تأثر المملكة السعودية وتونس بجائحة كورونا من خلال المؤشرات المبينة قبل وبعد الجائحة حيث ساهم قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي للمملكة السعودية نسبة ٩.٥٪ سنة ٢٠١٩ لينخفض بعد الإعلان عن الجائحة سنة ٢٠٢٠ إلى ٤.٨٪ في حين ساهم القطاع في سوق العمل بنسبة ١١.٢٪ سنة ٢٠١٩ لينخفض في الشهور الأولى للجائحة إلى نسبة ٥.٧٪.

أما بالنسبة لتونس فكانت مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي ما نسبته ١٣.٩٪ سنة ٢٠١٩، وانخفض خلال الجائحة سنة ٢٠٢٠ إلى ٦.٩٪، مقابل مساهمته في سوق العمل بنسبة ١٠.٨٪ سنة ٢٠١٩، وانخفض خلال الجائحة ليصل إلى ٥.٣٪ سنة ٢٠٢٠.

فيما يخص الأهمية النسبية لقطاع السياحة على مستوى الدول العربية كمجموعة، استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة

في الدول العربية، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعة حوالي ٥٩٪ من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية مجتمعة، أي ما يعادل حوالي ١٨٦ مليار دولار أمريكي خلال سنة ٢٠١٩، مقارنة مع نحو ١٧٠ مليار دولار أمريكي مسجلة خلال سنة ٢٠١٨، فقد بلغت الأهمية النسبية لقطاع السياحة السعودي نحو ٢٥.٣٪ من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية وبالتالي احتلت المرتبة الأولى، فيما بلغت تونس المرتبة ١٢ على مستوى الدول العربية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)، والجدول التالي يوضح الأهمية النسبية لقطاع السياحة في المملكة السعودية وتونس من مجمل ناتج القطاع على مستوى الدول العربية سنة ٢٠١٨ و٢٠١٩

جدول١: الأهمية النسبية لقطاع السياحة في المملكة السعودية وتونس من مجمل ناتج القطاع على مستوى الدول العربية سنة ٢٠١٨ و٢٠١٩

الدولة	٢٠١٨			٢٠١٩			معدل النمو (٢٠١٨-٢٠١٩) (%)
	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون دولار)	نسبة المساهمة في إجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون دولار)	نسبة المساهمة في إجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
السعودية	٧٤.٧٠٩	٢٥.٦	٩.٥	٧٩.٤٦٩	٢٥.٦	١٠	٦.٤
تونس	٥.٦٢٣	١.٩	١٤.٢	٥.٦٥٠	١.٨	١٤.٦	٠.٥

المصدر: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أهمية قطاع السياحة في اقتصادات كل من السعودية وتونس من خلال نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما، حيث تزايدت نسبة المساهمة بين سنة ٢٠١٨ و٢٠١٩ لتتبلغ ٦.٤٪ في السعودية و٠.٥٪ في تونس.

وبعد تفشي فيروس كورونا تأثر القطاع في الدولتين وهذا يتضح من خلال المؤشرات التالية:

جدول ٢: تقديرات آثار تفشي جائحة كورونا على أداء القطاع السياحي في السعودية وتونس

الدولة	التراجع في عدد المسافرين (بالملايين)	الخسائر في الإيرادات (مليارات الدولارات)	عدد الوظائف المهددة	الخسائر في الدخل القومي (مليارات الدولارات)
السعودية	٣٥	٧.٢	٢٨٧٥٠٠	١٧.٩
تونس	٤.٣	٠.٦	٩٢٩٠٠	١.٢

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.

من خلال الجدول السابق أثبتت المؤشرات حجم الأزمة التي يمر بها القطاع السياحي في الدولتين وفي العالم ككل، حيث أن الخسائر جراء تفشي الفيروس غير مسبوقة رغم مرور العالم بالعديد من الأزمات.

بناء عليه، تبنت الحكومات العربية حزم من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وضمان قدرة منشآته على الوفاء بالتكاليف التشغيلية، وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها، تنوعت هذه التدخلات ما بين تسهيل نفاذ منشآت القطاع إلى خطوط الائتمان والسيولة بكلفة ميسرة، وضمانات حكومية للبنوك للتوسع في إقراض هذا القطاع، وإعفاء منشآت القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة على القروض، وتأجيل الضرائب المستحقة عليها، وغيرها من التدخلات الأخرى، ومن المتوقع أن تمتد فترة تعافي قطاع السياحة والسفر وعودته إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ست سنوات وفق تقديرات المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، ويعتمد طول فترة التعافي المتوقعة على عدد من العوامل من أهمها سرعة تعافي الاقتصاد العالمي، ومدى التنسيق ما بين دول العالم فيما يتعلق بتبني إجراءات صحية متناغمة، والفترة المتوقعة لوصول اللقاح لكافة الفئات للحماية من الفيروس، ومستويات عودة ثقة المسافرين، بناء عليه، من المتوقع وفق فرضية "**التعافي السريع**" عودة نشاط قطاع السياحة والسفر في الدول العربية إلى المستويات المسجلة سنة ٢٠١٩ خلال سنة ٢٠٢٣، فيما يتوقع وفق فرضيتي "**التعافي الوسطي**"، و"**التعافي البطيء**" امتداد الفترة اللازمة لتعافي القطاع إلى ما بين ٢٠٢٤ و٢٠٢٦. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠).

السياسات المتبناة على مستوى السعودية وتونس لتجاوز تداعيات فيروس كوفيد-١٩

على مستوى السعودية

تم الإعلان عن حزمة دعم للقطاع الخاص في ٢٠ مارس بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي (١٨.٧ مليار دولار أو ٢.٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، وتشمل الحزمة: (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

- تعليق المدفوعات الضريبية الحكومية والرسوم وغيرها من المستحقات لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني
- كما ذكرت الحكومة أنها ستمول أي زيادة مطلوبة في الإنفاق الصحي، وأتاحت ميزانية إضافية لوزارة الصحة.
- أعلنت السلطات أيضاً أنها ستخفض الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية في ميزانية عام ٢٠٢٠ بمقدار ٥٠ مليار ريال سعودي
  (١.٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي) لاستيعاب بعض هذه المبادرات الجديدة.
- أعلنت السلطات تحمل نسبة ٦٠٪ من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة اجمالية تصل إلى ٩ مليارات ريال سعودي.

كما تم بمنتصف شهر أبريل ٢٠٢٠ الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية بقيمة ٥٠ مليار ريال ما يعادل ١٣.٣ مليار دولار تمثلت في:

- دعم وإعفاء، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص بهدف توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية
- تقديم خصم على قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية.
- خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة النقدية مرتين في مارس.
- أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن حزمة بقيمة ٥٠ مليار ريال سعودي (١٣.٣ مليار دولار، ١.٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي) لدعم القطاع الخاص لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل للبنوك لتمكينها من تأجيل سداد القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات.
- كما سيغطي البنك المركزي رسوم متاجر وكيانات القطاع الخاص على معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لمدة ثلاثة أشهر.

على مستوى تونس

في ٢١ مارس تم الإعلان عن خطة طوارئ بقيمة ٢.٥ مليار دينار تونسي ما يعادل (٠.٨ مليار دولار، ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي) تشمل الحزمة: (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)

- تأجيل مدفوعات تقنية المعلومات والاتصالات، والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية.
- إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة وتسريع السداد، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها.
- من أجل توفير السيولة للقطاع الخاص، حرصت الحكومة على الحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل، لا سيما في القطاع غير الرسمي.
- وتشمل الخطة أيضا توسيع مخصصات الميزانية للنفقات الصحية، فضلا عن إنشاء صندوق بقيمة ١٠٠ مليون دينار من أجل اقتناء معدات للمستشفيات العامة.
- تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب الهمم والمشردين بقيمة ١٥٠ مليون دينار محلي.
- تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا.

في مارس ٢٠٢٠، خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال:

- مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات.
- إنشاء صناديق استثمارية.
- ضمان حكومي للعمليات الائتمانية الجديدة.
- تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود ٣٪
- كما أصدر البنك المركزي قراراً بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثالثة شهور.
- دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن الشهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة.

سيناريوهات تطور قطاع السياحة في حالة استمرار الجائحة

أصبح من الواضح أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي هي أشد وطأة من "الكساد العظيم" الذي انفجر عام ١٩٢٩ وامتدت تداعياته حتى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، وكذلك الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وما تلاها من أزمة الديون السيادية في أوروبا. فلأول مرة في التاريخ، تواجه البشرية حالة من الاغلاق العام في جميع دول العالم، وتوقف النشاط الاقتصادي في القارات الخمس. وترافق مع انتشار الجائحة وفتكها بمئات آلاف الضحايا تراجع كبير في حركة الإنتاج الصناعي والزراعي والتجارة والسياحة والاستثمار والاستهلاك والطلب على الطاقة وبشكل غير مسبوق. وما زاد الأوضاع تأزماً، هي أجواء عدم اليقين الشديد بالنسبة لمدى انتشار الجائحة ودرجة حدّتها، حتى اليوم. وعلى الرغم من استطاعة عدد من الدول السيطرة على انتشار الفيروس، فلا يزال عدد كبير من الاقتصادات الكبرى (كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واسبانيا وروسيا) يسجل أعداداً متزايدة من الضحايا، ولا تزال هذه الدول تخضع لحالة الاغلاق، كما تضررت بشكل أكبر الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كثيف على قطاعات السياحة والسفر والترفيه والتجارة. كما تواجه الاقتصادات الصاعدة والنامية تحديات إضافية بسبب تدفقات رؤوس الأموال منها بشكل غير مسبوق وإمكاناتها المالية المحدودة لتقديم الدعم. (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٢٠)

على الرغم من تسجيل زيادة بنسبة ٥٨٪ في عدد السياح الوافدين في الفترة من يوليو إلى سبتمبر من هذا السنة، مقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٢٠، إلا أن هذه النسبة ظلت أقل بنسبة ٦٤٪ من مستويات سنة ٢٠١٩ .

في شهري أغسطس وسبتمبر، كان عدد الوافدين أقل بنسبة ٦٣٪ من سنة ٢٠١٩، وهي أعلى نتيجة شهرية منذ بداية جائحة فيروس كورونا.

وصل عدد السياح الدوليين الوافدين، في الفترة بين يناير وسبتمبر ٢٠٢١، إلى سالب ٢٠٪ مقارنة بسنة ٢٠٢٠، وهو تحسن واضح مقارنة بسالب ٥٤ %خلال الأشهر الستة الأولى من السنة.

وقد وصف الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، بيانات الربع الثالث من عام ٢٠٢١ بأنها "مشجعة". "ولكن مع ذلك، لا يزال الوافدون أقل بنسبة ٧٦٪ من مستويات ما قبل الجائحة، ولا تزال النتائج عبر مناطق العالم المختلفة متفاوتة." (أخبار الأمم المتحدة)

والشكل التالي يوضح سيناريوهات وضعتها المنظمة العالمية للسياحة لتطور قطاع السياحة في حال استمرار الجائحة

شكل ٨: سيناريوهات تطور القطاع السياحي سنة ٢٠٢١

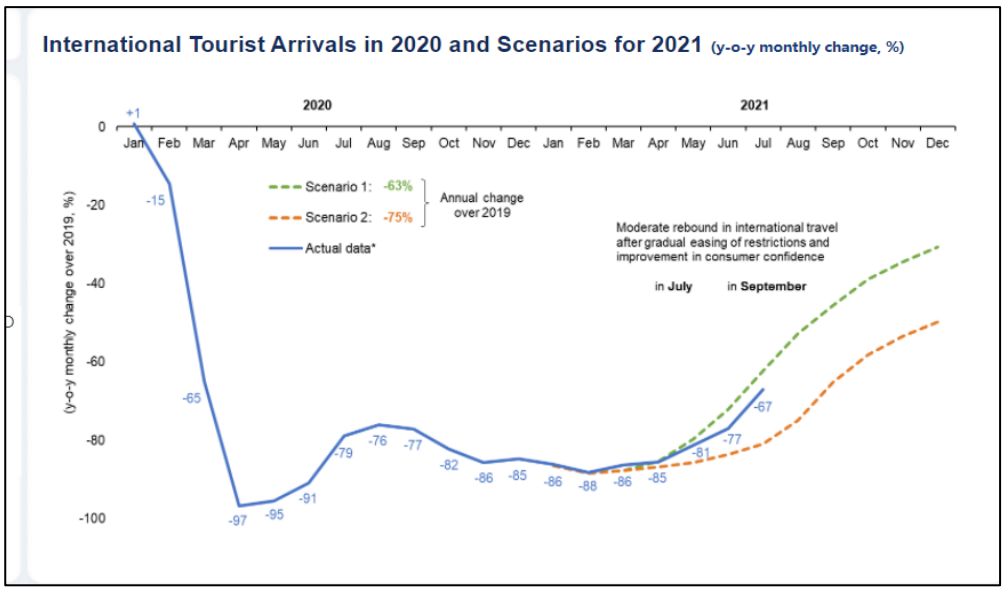

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ٢٠٢٠.

حسب المنظمة العالمية للسياحة لا يوجد ما يشير إلى اقتراب تجاوز الأزمة، بسبب سيناريو التعافي البطيء، في تقرير حديث بعنوان "كوفيد-١٩ والسياحة"، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أنكتاد"، انخفاض عائدات السياحة العالمية بما يصل إلى ٣.٣ تريليون دولار بسبب قيود احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد.

وأوضح التقرير أن إيرادات السياحة العالمية قد تخسر ١.١٧ تريليون دولار أو ١.٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي إذا استمرت إجراءات الإغلاق مدة ٤ أشهر وذلك وفق السيناريو الأول. فيما يشير السيناريو الثاني إلى أنه في حالة استمرار قيود الإغلاق مدة ٨ أشهر، فإن السياحة العالمية مهددة بخسائر تتجاوز ٢.٢٢ تريليون دولار أو ٢.٨٪ من الناتج الإجمالي العالمي.

وفي حال استمرار إجراءات الإغلاق مدة ١٠ أشهر وفق السيناريو الثالث، فإن إيرادات السياحة العالمية قد تفقد ٣.٣ تريليون دولار أو ٤.٢٪ من الناتج الإجمالي العالمي. وهو السيناريو الأرجح حتى الآن مع عدم وجود أي مؤشرات إلى قرب تجاوز الأزمة وانحسار انتشار فيروس كورونا على مستوى العالم.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في إطار مستدام مع مراعاة الطاقة المحدودة للبيئة ومواردها، وتعتبر الصناعة السياحية أحد الوسائل المهمة للاقتصاديات العربية لرفع التحدي وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي والسير في هذا الاتجاه والاهتمام بالعناصر التي تشكل أسس نجاح التنمية المستدامة.

تعتبر الأزمة الصحية العالمية من جراء تفشي فيروس كورونا أزمة غير مسبوقة حيث واجه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة للعودة وخاصة القطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الأكثر تضررا من تداعيات الفيروس المستجد، حيث أدت الأزمة لانخفاض عدد السياح والايرادات السياحية بشدة بداية من شهر مارس ٢٠٢٠، حيث كان لقطاع السياحة اختلافات متفاوتة من حيث نسبة تأثره بالجائحة وهذا راجع إلى مدى اعتماد اقتصادات الدول على قطاع السياحة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الدراسة تم وضع التوصيات التالية:

- تشجيع السياحة الداخلية الإقليمية كبديل في ظل الأوضاع التي يعيشها العالم والتركيز على تنويعها خاصة فهي لم تتأثر بالشكل الكبير مقارنة بالسياحة الدولية.
- الاستعانة بالتكنولوجية الحديثة للمساعدة على الترويج السياحي واعادة بعث القطاع من جديد.
- التفكير فيما بعد الازمة والتعامل السريع مع الوضع الجديد واستقبال السياح.
- تعزيز التسويق والفعاليات والاجتماعات والندوات والحفلات وجميع النشاطات الجاذبة للسياح.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو شمالة، نواف(٢٠٢٠)، الآثار الاقتصادية لجائحة -كوفيد ١٩-على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد الثالث.
- أخبار الأمم المتحدة، على الموقع: تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٠١/١٧ https://news.un.org/ar/story/2021/11/1088542
- بوفليح نبيل، تقرورت محمد (٢٠١٠)، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا: حالة الجزائر، تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق يومي ١١-١٢ ماي، المركز الجامعي البويرة.
- تقارير المنظمة العالمية للسياحة (٢٠١٥-٢٠٢٠-٢٠٢١)
- تقرير اتحاد المصارف العربية (٢٠٢٠).
- تقرير المنظمة العربية للسياحة (٢٠٢٠)، تقرير مشترك حول التعامل مع انتشار فيروس كورونا.
- تقرير المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي (٢٠٢٠)
- تلي محمد اسلام، قريشي حليمة السعدية (٢٠٢٠)، أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) على السياحة العربية البينية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد ٣، العدد ٢.
- حريدي رامي، تامين عبد الكريم(٢٠٢١)، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد ٦، العدد الأول.
- زايد، مراد (٢٠١٠)، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر-، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٩-١٠ مارس.
- زهو بوبكر الصديق، عبد النعيم دفرور(٢٠٢٠)، فيروس كورونا (covid 19) وأثره على قطاع السياحة والأسفار-السياحة الدولية-، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية الإدارية، المجلد ٢، العدد ٢.
- سيسرك، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (٢٠٢٠).
- سيسرك، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (٢٠١٧).

- صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي.
- صندوق النقد العربي(٢٠٢٠)، أثر قطاع السياحة على النمو على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- صندوق النقد العربي(٢٠٢٠)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية.
- الطويل آسيا، أحمد راشد عجرش، نرجس فريوة (٢٠٢٠)، أثر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على القطاعات الاقتصادية المختلفة: الدراسة الدولية الشاملة للقطاعات الأساسية، مجلة بحوث، العدد ٣٤، ٢٠٢٠.
- عبد القادر، هدير(٢٠٠٥-٢٠٠٦)، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر.
- عبد النبي الطائي، حميد(٢٠٠١)، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى.
- عشي، صليحة (٢٠١٠-٢٠١١)، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.
- عمر مؤمن، محمد (٢٠٠٩)، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- عنبرة، بنت خميس بلال (١٤٣٧)، التأثير الاقتصادي للنشاط السياحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٠) مجلة جامعة طيبة للعلوم والآداب الإنسانية السنة الخامسة العدد ٨.
- عوينان، عبد القادر(٢٠١٢-٢٠١٣)، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- الغوينم، سعيد مسعيد (٢٠١٥)، "تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية"، جامعة نايف الأمنية، رسالة ماجستير.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢٠)، جائحة فيروس كورونا المستجد وتداعياتها على الاقتصادات العربية.
- الهيئة العامة للسياحة والآثار(٢٠٠٩)، برنامج السياحة والمجتمع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

- Reports of World Tourism Organization (2020, 2021)
- World Travel & Tourism Council, Economic Impact (٢٠١٩)

Abstract

The purpose of this study is to shed light on the effects of the global health crisis (Corona Virus) on the global economy and its various sectors, with a particular focus on the tourism sector, which is considered the most affected by the crisis due to its intertwined relationship with the other sectors as one of the main pillars for diversification. Economic and promote growth and sustainable development, as well as present economic transformations and expected scenarios as a result of the crisis, as well as analyze the various tourism indicators for the countries under study and propose appropriate short and long-term solutions to get out of the crisis

The study used international reports to conclude that the spread of the new Corona virus has tangible repercussions on the tourism sectors in a number of Arab countries, particularly in countries that are major global tourism destinations, and that the length of the expected recovery period for the Arab tourism sector will be determined by government interventions aimed at formulating urgent plans. To aid the rehabilitation of tourism-related businesses and help them to overcome the virus's consequences. The crisis and recovery of activity, as well as the preservation of jobs, are addressed through a variety of policies and processes, the most important of them is a focus on expanding the role of domestic tourism in a number of Arab countries and strengthening its contribution to total number of nights and tourism income, as well as supporting low-cost flights to attract more tourists.

Keywords: the tourism sector, the economic repercussions, the Corona virus (Covid 19), tourism indicators.